

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠٠٠/١١٢٤

رقم القرار :

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الحمود

وعضوية القاضيين السيدين

بسام العتوم ، فوزي العمري

المميزان : ١- زكريا نعيم حسن بشر

٢- حسن نعيم حسن بشر/وكيلهما المحامي حافظ عبدالحق.

المميز ضدهم : طريف محمود غرايبه وعبدالكريم محمود غرايبه

ونهاد محمود غرايبه / وكيلهم المحامي بشير هزايمة .

قدم هذا التمييز بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٨ وذلك للطعن بالقرار الصادر عن

محكمة استئناف إربد بالقضية رقم ٢٠٠٠/١/٢٠٠٠ تاريخ ٢٠٠٠/١/١٣ القاضي رد

الإستئناف شكلاً وإعادة الأوراق لمصدرها .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أن قرار محكمة استئناف إربد مخالف للقانون والأصول والواقع .

٢- جانبت محكمة الإستئناف الصواب عندما اعتبرت تاريخ صدور قرار

محكمة الصلح المتضمن رفض إدخال المميزين هو في ٩٩/١٢/٢٨ وغاب

عن بالها أنني في الجلسة ذاتها كررت اقوالي السابقة تضمنت الطلب من

المحكمة الرجوع عن قرارها رفض طلب إدخال المميزين - المستدعين الدخول في الدعوى .

٣- في جلسة ٩٩/١٢/٢ وبعد التدقيق اصدرت محكمة الصلح قراراً بتكليف وكيل المستدعين -المميزين- بتقديم مرافعته ويفهم من ذلك أنها ضمناً أصرت على قرارها رفض إدخالهما في الدعوى .

٤- أن قراري محكمة الصلح والإستئناف مخالفين للأصول والقانون والواقع وفيهما حرمان للمميزين من حقهما في إثبات طلبهما من أنهما مستأجران مع شريكهما (أخاهما) أحمد نعيم الأمر الذي يجحف بحقهما في الإجاره .

٥- أن التمييز مقبول لأنه صادر عن محكمة الإستئناف وفي دعوى صلحيه متعلقه في دعوى إخلاء ماجور قيمتها ٦٠٠ دينار عملاً بقانون تشكيل المحاكم النظاميه .

ولما تقدم وللأسباب الآتفة الذكر يلتزم المميزان نقض قرار محكمة استئناف إربد وإتاحة الفرصه للمميزين بتقديم بيناتها على طلب الإدخال التي حرما من تقديمها من قبل محكمتي الإستئناف والصلح في الدعوى وتضمن المميز ضدتهما الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماه .

القرار

بعد التدقيق والمداوله يتبين أن محكمة صلح حقوق إربد كانت قد قررت بتاريخ ٩٩/١١/٢٨ بالدعوى رقم ٩٨/٨٢ عدم قبول إدخال زكريا نعيم حسن بشر وحسن نعيم حسن بشر مدعى عليهما بالدعوى المشار إليها .

قررت محكمة إستئناف إربد بالطعن المقدم بقرار محكمة الصلح من المشار إليهما بالدعوى رقم ٢٠٠٠/١ رد الإستئناف شكلاً لتقديمه بعد فوات المهله القانونيه .

وحيث أن قرار رفض إدخال المميزين بالمحاكمه من قبل محكمة الصلح قد جرى بمواجهة وكيلهما بتاريخ ٩٩/١١/٢٨ فإن الطعن من الوكيل المذكور بقرار محكمة الصلح استئنافاً بتاريخ ٩٩/١٢/٢٢ يكون مقدماً بعد فوات المهله القانونيه المنصوص عليها

بالمادة ٣/٢٨ من قانون محاكم الصلح رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته ويكون ما انتهى إليه محكمة الإستئناف برد استئنافها شكلاً هو في محله وأسباب الطعن لا ترد على القرار فنقرر رد التمييز وتصديق القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٢/٦/٢٠٠٠م .

القاضي المترئس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ن ر